

# بالفيديو: سعر البنزين يترقب رفعاً جديداً والمواطن يواجه فاتورة النفط والدولار



الخميس 17 سبتمبر 2026 12:00 م

يواجه المصريون من جديد مخاوف ارتفاع أسعار البنزين والسولار، بعدما عاد الحديث عن زيادة محتملة خلال الربع الأخير من 2026، في توقيت ما زالت فيه الأسر تعاني آثار موجات الغلاء السابقة

تكشف التطورات أن أي تحريك جديد لأسعار الوقود لن يبقى داخل محطات البنزين، بل سيمتد سريعاً إلى المواصلات والأسواق وتكاليف الإنتاج، ليجد المواطن نفسه أمام فاتورة جديدة يصعب الهروب منها



## الوقود يعود لدائرة الزيادة

رفعت الحكومة أسعار البنزين والسولار في مارس الماضي بنحو ثلاثة جنيهات للتر، فوصل بنزين 95 إلى 24 جنيهاً، وبنزين 92 إلى 22.25 جنيه، وبنزين 80 إلى 20.75 جنيه

كما ارتفع سعر لتر السولار إلى 20.50 جنيه، وهي زيادة انعكست على تكاليف النقل والحركة اليومية، ودفعت قطاعات واسعة من المواطنين إلى إعادة ترتيب نفقاتهم تحت ضغط المصروفات المتزايدة

وبعد شهور قليلة فقط، عاد الحديث عن إمكانية زيادة جديدة قد تدور حول 10%، مع مراجعة تطورات النفط العالمية وسعر الدولار وتكلفة توفير الخام والمنتجات البترولية للسوق المصرية

وتشير المعلومات المتداولة إلى دراسة أكثر من سيناريو، بينها زيادة أسعار البنزين مع تثبيت السولار مؤقتاً، أو تحريك أسعار مختلف أنواع الوقود بنسب متقاربة وفق حسابات التكلفة الجديدة

ولا يمثل تكرار الزيادة مجرد تغيير محدود في سعر اللتر، لأن الوقود يدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة في تكلفة كل رحلة نقل تقريباً وكل سلعة تنتقل بين المحافظات والأسواق

فصاحب السيارة سيدفع أكثر في المحطة، والموظف قد يدفع أكثر في المواصلات، والتاجر يتحمل تكلفة نقل أعلى، بينما تصل النتيجة النهائية إلى المستهلك في صورة زيادات متتالية

وتزداد الأزمة قسوة عندما تأتي الزيادات في فترات زمنية متقاربة، لأن دخول الأسر لا تتحرك بالسرعة نفسها التي تتحرك بها تكلفة الوقود والطعام والمواصلات والخدمات الأساسية

وهنا يتحول البنزين من بند يخص أصحاب السيارات إلى عنصر ضغط عام على المجتمع كله، لأن ارتفاعه يتسلل إلى تفاصيل الحياة اليومية مهما حاول المواطن تقليص استهلاكه

## إعلامي حكومي يحذر

زاد الإعلامي محمد علي خير- المحسوب مؤيداً للحكومة- المخاوف عندما تحدث عن احتمالات رفع أسعار البنزين والسولار إذا استمر ارتفاع أسعار النفط عالمياً، مع تأكيده أنه لا يمتلك معلومات رسمية عن قرار زيادة جديد

وقال خير في تعليقه إن تجربته مع قرارات الحكومة تجعله يرجح حدوث زيادة إذا استمرت الأوضاع الحالية، داعياً المواطنين إلى الاستعداد لاحتمال تحريك أسعار الوقود خلال الفترة المقبلة

واستخدم الإعلامي عبارة مباشرة تلخص مخاوف الشارع قائلاً «عرفنا الحكومة وجربناها هيئ نفسك لزيادة جديدة في الوقود» في إشارة إلى تكرار قرارات رفع الأسعار خلال السنوات الماضية



وتكتسب هذه التصريحات أهميتها من توقيتها، إذ تتزامن مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة سعر الدولار أمام الجنيه، وهما عنصران يدخلان بصورة أساسية في حساب تكلفة توفير الوقود

لكن تصريحات خير تظل توقعياً وليست إعلاناً رسمياً عن زيادة، وهو ما يجعل الأيام المقبلة مرتبطة بما ستنتهي إليه مراجعات التسعير وحركة أسعار الخام والعملات وتكلفة الاستيراد

ومع ذلك فإن مجرد عودة الحديث عن الزيادة يثير القلق، لأن المواطن يعرف من تجاربه السابقة أن ارتفاع الوقود عادة لا يقف عند المحطة وإنما ينتقل سريعاً إلى الأسواق

ويظهر الخوف بوضوح لدى أصحاب الدخول المحدودة الذين يعتمدون على وسائل النقل يومياً، إذ قد تتحول زيادة بسيطة في الأجرة إلى عشرات أو مئات الجنيهات الإضافية شهرياً

كما يواجه أصحاب المشروعات الصغيرة ضغطاً مشابهاً، لأن ارتفاع تكلفة النقل والتشغيل قد يضعهم بين رفع أسعار منتجاتهم أو تحمل جزء من الخسائر في سوق يعاني ضعف القدرة الشرائية

## المواطن يدفع فاتورة الأزمات

تأتي الضغوط الجديدة مع ارتفاع أسعار النفط عالميًا نتيجة التوترات والصراعات الإقليمية، وهو ما يزيد تكلفة استيراد الخام والمنتجات البترولية ويضع حسابات الموازنة المصرية أمام فجوة أكبر

وتزداد المشكلة مع ارتفاع الدولار، لأن مصر تسدد جانبًا من احتياجاتها البترولية بالعملة الأجنبية، وبالتالي يصبح صعود سعر الصرف عاملاً إضافيًا يرفع التكلفة المحلية حتى دون تغيير الكميات

لكن المواطن لا يملك وسيلة معادلة لتعويض هذه الزيادات، فراتبه لا يرتفع تلقائيًا مع النفط، ودخله لا يعاد تسعييره كلما تحرك الدولار، بينما ترتفع نفقاته فور انتقال التكلفة للأسواق

وأول التأثيرات المتوقعة لأي زيادة جديدة سيكون في النقل، سواء سيارات الأجرة أو الميكروباصات أو نقل البضائع، ثم تمتد الموجة إلى الخضروات والفاكهة والمواد الغذائية والخدمات المختلفة

كما تتأثر المصانع والورش والمزارع التي تعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الوقود والنقل، ما يرفع تكلفة الإنتاج ويزيد الضغوط على الأسعار النهائية التي يتحملها المستهلك

وتصبح الأسرة في النهاية محاصرة بين أجرة أعلى للمواصلات وفاتورة غذاء أكبر ونفقات تعليم وعلاج لا يمكن الاستغناء عنها، في وقت تقل فيه مساحة المناورة داخل الميزانية المنزلية

ولا يكفي تفسير رفع الأسعار بارتفاع النفط أو الدولار وحدهما، لأن السياسة الاقتصادية مطالبة أيضًا بحساب قدرة المجتمع على تحمل النتائج ووضع أدوات حماية تمنع انتقال الصدمة كاملة إلى المواطنين

ويزداد العبء عندما تتراجع مخصصات دعم المواد البترولية بصورة كبيرة، لأن تقليل ما تتحمله الموازنة يعني عمليًا أن جزءًا أكبر من التكلفة يمكن أن ينتقل إلى المستهلك النهائي

ويحتاج أي قرار جديد إلى رقابة حقيقية على تعريف المواصلات والأسواق، لأن التجارب السابقة أظهرت أن بعض الزيادات في الوقود تتحول إلى مبرر لمضاعفة أسعار خدمات وبيع بنسب أكبر

ويبقى السؤال الأكثر إلحاحًا أمام ملايين الأسر ليس فقط هل سترتفع أسعار البنزين والسولار، وإنما كم ستضيف أي زيادة جديدة إلى تكلفة المعيشة التي أصبحت تستنزف معظم الدخل

فإذا تحرك الوقود مرة أخرى خلال 2026، لن تكون القضية مجرد جنيهاً إضافية على لتر البنزين، وإنما موجة تمتد من المحطة إلى الميكروباص ثم السوق وصولاً إلى مائدة كل أسرة